٣- العسكر والثوار

مطالبة بعض شباب الثورة فى مصر للمجُلس الأعلى للقوات المسلحة بالتنحى عن إدارة البلاد، والقبول بمجلس رئاسى مدنى بديل، تكاد تتسبب فى تسميم العلاقة بين الطرفين، والوصول إلى حد الصدام الدموى كما حدث بميدان التحرير ليلة السبت ٩ أبريل/ نيسان ٢٠١١، بعد انتهاء جمعة «المحاكمة والتطهير»، فى اليوم السابق مباشرة.

المجلس يرفض بشكل قاطع التنازل عن دوره فى ما يعتبره «توفير انتقال آمن للسلطة بعد الثورة»، بينما يتعجل هؤلاء الثوار توفير «خروج آمن» للجيش من المعادلة السياسية»، مع الترحيب بتمثيله فى المجلس الرئاسى المقترح.

● استفزاز فى الميدان:

«نطالبكم بأن تساعدونا فى تطهير المؤسسة العسكرية.. بأيدينا وبالتعاون معكم.. سنستمر متواجدين بالميدان، ولكن احمونا».

هكذا قال أحد ضباط الجيش المعتصمين، وعددهم عشرة، مخاطبا الجماهير من فوق المنصة الرئيسة للميدان يوم الجمعة ٨ أبريل، فى حين تعالت الهتافات خلفهم: «الشعب يريد إسقاط المشير». (يقصدون المشير حسين طنطاوى رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة ووزير الدفاع).

وحسبما روى شهود عيان: أرسل الجيش قائدا كبيرا من قياداته فى المساء إلى المعتصمين طالبا تسليم هؤلاء الضباط لكنه تعرض للإهانة على يد بعض المعتصمين، فجاء الرد فى نحو الساعة الثالثة فجرا عندما تم شن هجوم بالمدرعات من شارع القصر العينى، وبجنود الأمن المركزى ورجال المهمات الخاصة من ناحية المتحف.

وهكذا تم تطويق الخيمة التى تؤوى الضباط بوسط الميدان، لكن تمكن أربعة منهم من الفرار بعد أن استبدلوا ملابس مدنية بملابسهم العسكرية، وقُتل زميل لهم، وألقى القبض على الباقين.

روايات شهود العيان هذه تخالف الرواية الرسمية التى امتلأت بها الصحف المصرية الأحد ١٠ أبريل/ نيسان الحالى، ومصدرها المجلس العسكرى.

● بإرادة الثوار:

الناشط السياسى المهندس سامح صالح يبدى تأييده لاستمرار المجلس العسكرى فى الحكم، لأنه -كما يقول- جاء بإرادة الثوار، الذين استقبلوا نزول الجيش إلى الشوارع بالزغاريد والورود عندما تنحى الرئيس السابق.

ويضيف أن المجلس حظى بثناء الثوار فى البداية، لكنه الآن صار مرمى لسخطهم، مشيرا إلى أن إحلال مجلس رئاسى مكانه يطرح تساؤلات حول من يختاره، وهل هناك إجماع عليه، وإلا فستظل المشكلة قائمة: «نشيل ونحط فى المسؤولين، وهذا خطير على الاستقرار الذى تحتاجه البلاد معيشيا وأمنيا».

وفى المقابل ترفض هانيا منصور، المحامية وعضو المجلس التنفيذى للدفاع عن شرعية الثورة، الاعتراف بالمجلس العسكرى أصلا. وتقول: «لو كانت لديه ذرة شرعية فقد سقطت مع العدوان المستمر على الثوار بميدان التحرير، وهذا ثابت عبر ١١٩ بلاغا تقدمت بها مصادر حقوقية ضد الشرطة العسكرية».

وتضيف أن الثوار يطالبون بدولة مدنية «بينما نحن الآن تحت ظل دولة عسكرية، والحل بأن يتنازل المجلس العسكرى عن اختصاصاته إلى مجلس مدنى، ليس به أى شخصية عسكرية».

● شرف الجندية:

الناشط السياسى خالد السباعى يقول: «منذ تولى المجلس العسكرى إدارة شؤون البلاد لم يحدث أى تقدم يُذكر على صعيد المطالب الشعبية».

ويوجه أصابع النقد للمجلس بأنه دأب «على استخدام «الكذب» بما يتنافى مع الأخلاق والمبادئ العسكرية وشرف الجندية، لكى لا يعترف بما ارتكب من انتهاكات بحق الثوار».

ويشير إلى لجوء المجلس لاستخدام القوة المفرطة أكثر من مرة ضد المعتصمين، فضلا عن القبض على الضباط الشرفاء الذين انضموا لإخوانهم الثوار.

وهكذا يتبنى السباعى الدعوة إلى مليونية جديدة يوم الجمعة ١٥ أبريل/ نيسان ٢٠١١ من أجل إقالة المشير طنطاوى، واسترداد السلطات غير الدستورية من أيدى أعضاء المجلس العسكرى، وإعادتها للشعب، بحسب تعبيره(*).

❑❑❑

(*) المصدر: الجزيرة
التاريخ: الاثنين ٨/ ٥/ ١٤٣٢ هـ - الموافق ١١/ ٤/ ٢٠١١ م
الرابط:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/0AC9D84C-941D-45AD-92B 37A635041A87.htm.

من مظاهرات السبت ٩ أبريل ٢٠١١

.. شاب تعرض للضرب المبرح
خـلال المواجـهة الدامـية

.. وإنذار للمشير طنطاوى

.. وبقايا أشلاء شهداء المواجهة